العدد (2337)
السنة التاسعة - الاثنين (19)
كانون الاول 2011

أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

المركزي لـ(المدى الاقتصادي): لا علاقة للانسحاب الأميركي بانخفاض الدينار

السياسة النقدية قادرة على معالجة الفقاعات السعرية المفاجئة

□ بغداد/ احمد عبدربه

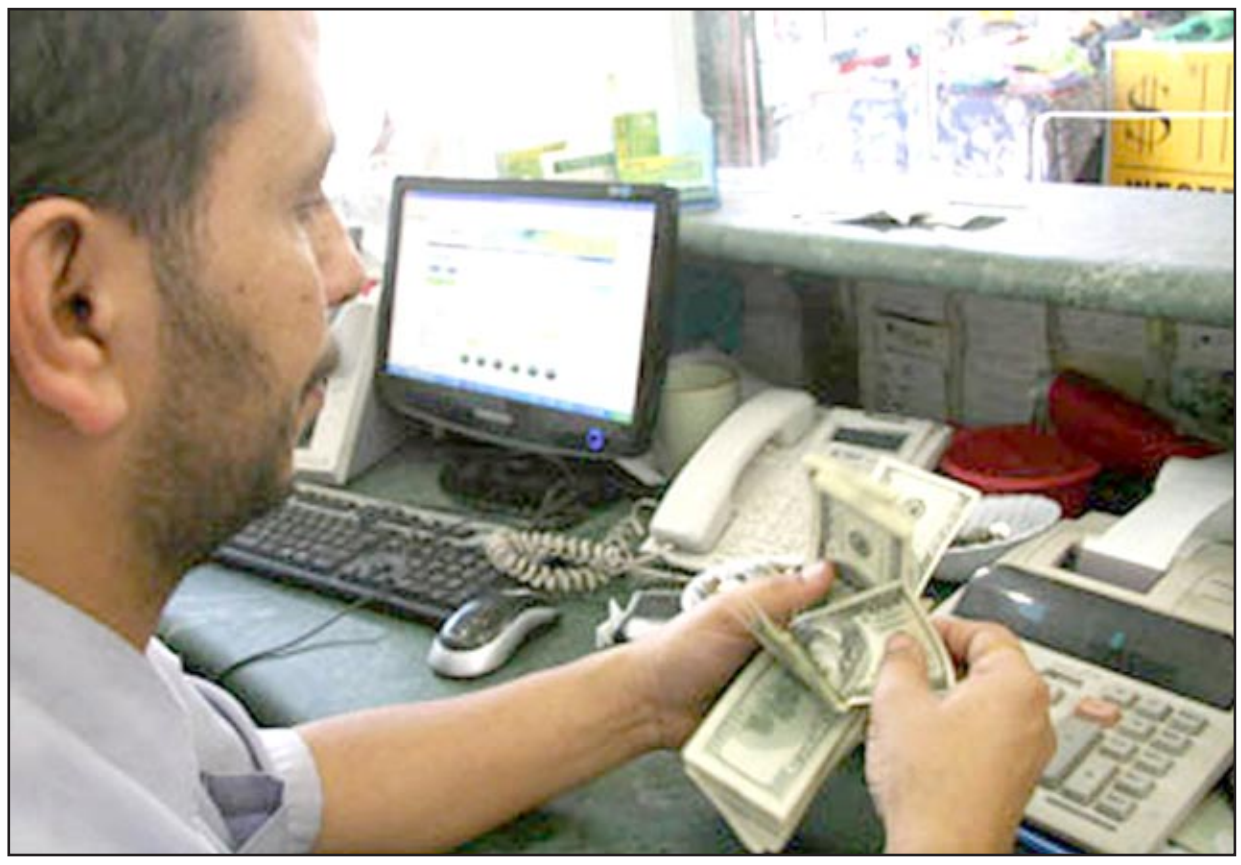
محل صرافة للعملة الاجنبية

نفى نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح ان يكون الانسحاب الأمريكي من العراق له تأثير كبير على صعود الدولار امام الدينار لافتا الى ان هذا الانسحاب سوف يزيد من قوة الدينار العراقي.

وقال صالح لـ(المدى الاقتصادي): ان الأوضاع الإقليمية التي حدثت في المنطقة قد أثرت في هذا الانخفاض ما جعل التاجر العراقي وسيطا في المنطقة فالتجارة الاقليمية بحاجة الى تمويلها بالعملة الاجنبية وعلى هذا الاساس بدأ الضغط على مزاد البنك المركزي لتوفيرعملة اجنبية حتى يستطيع السوق مجاراة هكذا عمليات تجارية إضافية.

وأضاف صالح: ان البنك المركزي يخشى من التعاملات التي تتعلق بغسيل الأموال والتي لا تذهب في خدمة البلاد مبيناً ان هذا التكثيف والتدقيق على التعاملات ولد شيئا من الفقاعة السعرية وعلى الرغم من ذلك فأن قوة احتياطيات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية هي غذاء للعملة المحلية بنسبة ١٠٠٪ ما يعني ان السياسة النقدية تمتلك القدرة على مواجهة أي فقاعة سعرية ناجمة عن الظروف الخارجية تفرض على الاقتصاد الوطني.

ولفت الى ان البنك المركزي يمثل في الوقت الحاضر أعلى احتياطي في تاريخه.

من جانبه اعتبر الخبير الاقتصادي علي الفكيكي سبب ارتفاع سعر صرف الدولار العراقي أمام الدينار يعود الى التخوف النفسي في السوق العراقية

وقال الفكيكي لـ(المدى الاقتصادي): ان الارتفاع الطفيف في قيمة الدولار امام الدينار يعود الى الوضع النفسي في السوق العراقية مبيناً ان هنالك توقعات لدى البعض من الناس بأن خروج الامريكان سوف يؤثر على سعر صرف العملة المحلية ما دعا مجموعة منهم الى تحويل اموالهم المحلية الى الدولار.

واضاف الفكيكي: ان ضغط المدفوعات الخارجية من قبل التجار والمستثمرين اثرت هي الاخرى على قلق العملة المحلية.

مشيراً الى ان العراق يمتلك ارصدة كافية لا تمتلكها اي دولة من دول الجوار بالمقارنة مع قيمة الناتج المحلي للدولة لافتاً الى قدرة الحكومة بسند العملة والحفاظ على سعر صرف الدينار مستقراً.

ويرى مراقبون ان الانخفاض المفاجئ للدينار امام الدولار في الايام الماضية اوجد تخوفاً في السوق المحلية، فإن سعر الدينار انخفض من ١١١٧ دينارا مقابل الدولار الى ١٢٤٥ فيما خفض البنك المركزي من مبيعاته للدولار الى اقل من عشرة ملايين بعد ان كان يتجاوز هذا الرقم في معدل مبيعاته اليومية للعملة الاميركية بنحو عشرة اضعاف او يزيد.

فيما ذهب متخصصون الى وجود حركة سحوبات مالية واسعة شهدتها البنوك خلال الايام الماضية من قبل الشركات المؤسسات الاقتصادية فضلا عن تجار ومواطنين.

وان الرسوم البسيطة التي كانت مؤسسات الصيرفة تفرضها على تحويل الاموال الى خارج البلاد سجلت ارتفاعا الى نحو خمسة اضعاف بسبب الاقبال الشديد على تحويل الاموال.

ويذهب البعض في احاديثهم بين الانسحاب الاميركي وتصاعد حدة الانقسامات في البلاد، والمخاوف التي ادت الى انخفاض قيمة الدينار، فضلا عن تعرض البلاد الى موجة مطالبات خارجية قد تؤثر على الاحتياطي النقدي العراقي في حال رفع الولايات المتحدة يدها عن حماية صندوق اموال العراق والذي يقدر بنحو خمسين مليار دولار.

استثمار الأنبار: إنجاز(٢٠٠) وحدة سكنية من أصل (١٠٠٠)

مجمع سكني حديث

□ الأنبار/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت هيئة استثمار الأنبار عن إنجاز (٢٠٠)وحدة سكنية من أصل (١٠٠٠) وحدة في منطقة "سبعة كيلو" في مدينة الرمادي بفترة إنجاز أقل من سنة.

وقال رئيس هيئة استثمار الأنبار عامر فرحان بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن الهيئة لديها عدة فرص استثمارية في قطاع السكن لإنشاء وحدات سكنية متكاملة مع خدماتها ذات البناء العمودي والافقي في أغلب مناطق المحافظة، مبيناً: أن البعض منها تم تسليمها الى شركات عالمية والبعض الآخر مازال معروضا للاستثمار.

واضاف عوض: أن منطقة (سبعة كيلو) الواقعة في مدينة الرمادي خصصت لها أرض لغرض إنشاء مجمع سكني متكامل يضم (١٠٠٠) وحدة سكنية وتم تسليمه الى شركات محلية من محافظة الأنبار وإقليم كردستان.

وتابع عوض: انه تم إنجاز (٢٠٠) وحدة سكنية منها متكاملة الخدمات مع إنشاء البنى التحتية والخدمات المرفقة لها كافة كالمجاري وتعبيد الشوارع، إضافة الى إيصال الماء والكهرباء اليها، مرجحاً خلال الأيام القليلة القادمة انه سيتم تسليم هذه الوحدات المنجزة الى المواطنين المسجلين عليها.

وتوقع رئيس هيئة استثمار الأنبار إنجاز كافة الوحدات السكنية الأخرى في هذه المنطقة خلال السنة والنصف القادمة.

يذكر بحسب احصائية وزارة الإعمار والإسكان ان محافظة الأنبار تحتاج الى بناء أكثر من (١٥٠٠٠) وحدة سكنية سنوياً في عموم المحافظة استناداً الى زيادة نسبة النمو السكاني فيها.

الموارد المائية: افتتاح معمل للصناعة المستخدمة في المبازل الحقلية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة الموارد المائية عن افتتاح معمل حديث ومتطور للأنابيب البلاستيكية المفلترة المستخدمة في تنفيذ المبازل الحقلية، مشيرة إلى أن المعمل سيساهم في تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية في عموم العراق وانخفاض كلفة الأنابيب مقارنة بالمستوردة.

وقالت الوزارة في بيان صدر أمس أن "المعمل عبارة عن خط إنتاجي متكامل يتضمن إنتاج أنابيب بلاستيكية مثقبة ومغلفة بفلتر نسيجي وحسب المواصفات العالمية".

وأضافت أن "المعمل مجهز بكافة الأجهزة الخاصة بالسيطرة النوعية للأنابيب والفلاتر ومزود بمنظومة الصيانة عن بعد عبر الانترنيت، مشيرة إلى أن "المعمل هو أحد الأساليب والتقنيات الحديثة والمتطورة التي استخدمتها الوزارة من اجل الاستمرار وبالشكل الأمثل في صيانة واستكمال تنفيذ مشاريع الاستصلاح للأراضي الزراعية وكذلك استخدامها في تنفيذ المبازل الحقلية لعموم العراق".

من جانبه قال مدير مصنع إنتاج الأنابيب البلاستيكية المفلترة علي راضي خلال البيان، إن "الطاقة الإنتاجية للمصنع تبلغ من ٦٠٠ الى ١٠٠٠ متر طولا من الأنابيب في الساعة الواحدة"، لافتا إلى أن "إنتاج هذه الأنابيب محليا سيؤدي إلى انخفاض كبير في كلفة الأنابيب مقارنة بالمستوردة مما ينعكس ايجابياً على كلف التنفيذ وضمان الجودة".

يذكر أن الحكومة أطلقت، في آب من العام ٢٠٠٨، مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لدعم المشاريع الإستراتيجية، فضلا عن صندوق إقراض صغار الفلاحين.

معوقات قانونية تؤخر تأسيس سوق للأوراق المالية بالبصرة

□ البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي

أكدت لجنة تأسيس سوق البصرة للأوراق المالية وجود معوقات قانونية أدت الى تأخير تأسيس السوق، فيما أعلنت عن سعيها للتنسيق مع شركات عراقية من محافظات مختلفة لطرح اسمها للتداول في السوق عند افتتاحها.

وقال رئيس اللجنة كريم ناصر فارس لـ"السومرية نيوز"، إن "اللجنة أوشكت على انجاز كافة الاجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بتأسيس سوق البصرة للأوراق المالية"، مبيناً أن "التأخير الذي حدث يعود الى اصطدام المشروع بالكثير من التشريعات القانونية القديمة".

وأضاف فارس أن "المشروع لا يمكن تنفيذه ما لم يتوفر مستثمرون وشركات مدرجة وأخرى للوساطة مثل المصارف وشركات الخدمات المالية، ونحن حالياً في طور التفاوض والتنسيق مع هذه الجهات تمهيداً لافتتاح السوق"، مشيراً الى ان "هناك شركات من المؤمل أن تطرح اسمها للتداول في السوق التي تعد الأولى من نوعها في المحافظة".

وتابع فارس أن "السوق تعد من البنى التحتية الضرورية لتنشيط الاستثمار وتطوير الاقتصاد المحلي، خاصة أن البصرة بحاجة الى سوق للأوراق المالية بحكم أهميتها الاقتصادية"، مبيناً أن "الأسهم التي سوف يتم تداولها في السوق خلال المرحلة الأولى من المتوقع أن تصل قيمتها الإجمالية إلى خمسة مليارات دولار".

ولفت الى أن "السوق سوف يكون مقرها في منطقة البراضعية (نحو ٤ كم جنوب مركز مدينة البصرة)، وقد تم تجهيز الموقع بأجهزة ذات تقنيات حديثة لعرض وتحليل البيانات"، مضيفاً أن "البناية التي سوف تشغلها السوق مطابقة من حيث المساحة والتصميم والتأثيث للمواصفات التي تعتمدها البورصات العالمية".

يذكر أن سوق البصرة للأوراق المالية سوف ترتبط بعد افتتاحها بسوق العراق للأوراق المالية في بغداد، والتي تأسست في حزيران من العام ٢٠٠٤، وكانت تتبع التداول اليدوي قبل أن تعتمد التداول الالكتروني بشكل جزئي في ١٩ نيسان ٢٠٠٩، ثم بشكل كامل في العام ٢٠١٠، وتتداول في السوق عشرات الشركات المتخصصة في قطاعات منها المصارف والصناعة والفنادق والسياحة والزراعة، وبلغ عدد جلسات السوق في العام ٢٠١٠، ٢٣٦ جلسة، تم خلالها تداول أكثر من ٢٥٦ مليار سهم بقيمة أكثر من ٣٣٩ مليون دولار من خلال تنفيذ ٧١ ألف عقد، وفي العام ٢٠٠٩ بلغ عدد جلسات السوق ١٥٢ جلسة، تم فيها تداول نحو ٢١١ مليار سهم بقيمة ٣٠٧ ملايين دولار من خلال تنفيذ ٤٩ ألف عقد.

ويرى متخصصون وخبراء في مجال الاقتصاد أن مشروع تأسيس سوق البصرة للأوراق المالية سوف يصطدم بمشكلة كبيرة تتمثل بقلة عدد الشركات المساهمة من القطاعين المختلط والخاص، ويؤكدون أن حل المشكلة يتطلب اتخاذ قرارات حكومية تقضي باخضاع بعض شركات القطاع العام للخصخصة وطرح أسهمها للتداول.

يشار الى أن محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، تكتسب أهمية اقتصادية كبيرة، وتطمح حكومتها المحلية الى جعلها عاصمة اقتصادية للعراق باعتبارها تضم خمسة من أصل أضخم سبعة حقول نفطية في البلاد، كما توجد فيها أربعة موانئ تجارية هي أم قصر وخور الزبير وأبو فلوس والمعقل، إضافة الى عدد من المنشآت الصناعية الكبيرة مثل مصانع الحديد والصلب والبتروكيمياويات والصناعات الورقية والأسمدة الكيماوية، وللمحافظة منفذان بريان نشطان هما الشلامجة مع إيران وسفوان مع الكويت، كما تحدها الأراضي السعودية من الجهة الشمالية الغربية.

متخصصون: العراق سيكون البلد الإستراتيجي لنقل البضائع التجارية من أوروبا إلى آسيا

□ بغداد/ وكالات

يرى متخصصون في المجال الاقتصادي أن العراق سيكون منطقة لنقل البضائع الدولية والتبادلات التجارية من اوربا الى آسيا، داعين الى: استغلال الضغوط الاقتصادية التي تمر بها تركيا بسبب أحداث المنطقة العربية لنقل بضائعها عبر الأراضي العراقية للافادة منها عن طريق (الترانزيت).

وقال رئيس التجمع الصناعي العراقي عبد الحسن الشمري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): ان العراق بإمكانه أن ينطلق انطلاقة حقيقية نحو اقتصاديات العالم من خلال نقل البضائع التركية عبر أراضيه لكي يطور اقتصاده، مما سيجعل العراق ركنا اساسيا والمتحكم في الاقتصاد التركي، مشدداً على ضرورة استغلال الضغوط الاقتصادية التي تمر بها تركيا نتيجة الأحداث التي تتعرض لها سوريا لدفع تركيا نحو تغيير مسلك بضاعتها عبر العراق من خلال وضع التسهيلات الكمركية والإجراءات القانونية.

وأضاف الشمري أن هذه الظروف ستولد حركة اقتصادية كبيرة في البلاد من خلال النقل والترانزيت مع الدول المجاورة مما سينعكس ايجاباً على الاقتصاد العراقي، داعياً الى تشكيل هيئة تخصصية عليا من قبل الوزارات الاقتصادية العراقية والمؤسسات المساندة لها من اجل استغلال هذه الظروف لبناء اقتصاد عراقي قوي. وتابع الشمري: على الحكومة ان تكون ذكية في التصرف مع الجانب التركي لتستغل ظروفها من أجل استرداد كافة الحقوق العراقية كالحقوق المائية والاقتصادية وغير ذلك.

رجل امن يفتش شاحنة تقل بضائع... أ.ف.ب

مبيناً ان تتم العملية من خلال التفاوض مع الجانب التركي في سبيل زيادة ضخ المياه لنهري دجلة والفرات.

وأشار رئيس التجمع الصناعي الى: أن عملية نقل البضائع التركية عبر الأراضي العراقية ستضيف للموظفين والعاملين والتجار العراقيين خبرة متراكمة من الجانب التركي، كون تركيا تعتبر دولة متطورة بكافة المجالات، ودعا الى: استغلال جميع الظروف لمصلحة العراق واقتصاده.

الى ذلك أكد عضو اللجنة الاقتصادية قصي جمعة على ضرورة استغلال ظروف المنطقة العربية لجلب البضائع التركية عبر العراق لأنه سيعطي دافعاً إيجابياً نحو تحسن الاقتصاد العراقي، مشيراً الى: أنها فرصة أتيحت الى العراق لابد من استغلالها بالشكل الصحيح والايجابي بالنسبة لمصلحة العراق وشعبه كونها ترد مردودا اقتصاديا كبيرا للبلاد عن طريق "الترانزيت"، إضافة الى توفير فرص عمل لبعض العاطلين من خلال النقل وغيرذلك.

واضاف جمعة بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) أن المبادرة التركية لفتح منافذ حدودية تجارية مع العراق بدلاً من سوريا ستحفز الاقتصاد العراقي نحو تطويره وستعطي مؤشراً مستقبلياً بأن العراق القادم سيشهد تطوراً بكافة المجالات.

ودعا الى ضرورة وضع التسهيلات بكافة الإجراءات المتعلقة بالكمارك والنقل وغير ذلك من أجل عبور البضائع التركية الى الأراضي العراقية، مشيراً الى: أن الاقتصاد العراقي ريعي وبحاجة الى قطاعات اقتصادية تسنده.

من جانبه توقع المستشار في مكتب التجارة الدولية والنقل توفيق المانع بأن العراق سيكون محط ارتكاز لنقل البضائع العالمية سواء الاوربية او الآسيوية نتيجة لظروف المنطقة غير المستقرة، مما جعل تركيا الآن تفكر بنقل بضاعتها عبرالعراق بدلاً من سوريا لوصولها الى شرق آسيا ودول الخليج.

واكد المانع بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) ضرورة وضع نظام لتنشيط الترانزيت من قبل الحكومة مع الدول المجاورة للعراق يعمل على جذب كافة البضائع الدولية لتمرعبر الأراضي من اجل تنمية الاقتصاد العراقي والنهوض به.

ودعا الى ايجاد منطقة حرة للتبادلات التجارية على الحدود العراقية مع دول الجوار كونها مهمة وترد إيرادات مالية سنوية كبيرة للبلد، مشيراً الى: أن العراق يتمتع بموقع ستراتيجي يجعله يتعامل مع كافة دول العالم عن طريق التجارة الدولية.

وبين المانع: أن الربيع العربي سيساعد العراق على أن يكون منطقة ستراتيجية لنقل البضائع العالمية من اوربا الى آسيا وبالعكس عبر تركيا وتحويل كافة خطوط النقل من سوريا الى العراق.

هذا وقد تشهد سوريا صراعات سياسية ومظاهرات شعبية مستمرة في اغلب مدنها ضد نظام الحكم فيها مما جعل تركيا تخشى من تعرض بضاعتها الى الخطر عند مرورها الى الأراضي السورية وتفكر بمرورها عبر العراق.